

**نظرية الدور في السياسة الخارجية الجزائرية وعملية إعادة إحياء الدور
الريادي في منطقة الساحل الإفريقي**

The role theory in Algerian foreign policy and the
renewal of Algeria's pivotal role in the African Sahel
region

ناصر بوعلام¹، جامعة الجزائر 3
boualem.nacer @univ.alger3.dz

تاريخ الإرسال: 2019/05/21 تاريخ المراجعة: 2019/06/12 تاريخ القبول: 2019/06/15

ملخص:

إن الحديث عن مكانة الجزائر الإقليمية يدفعنا إلى البحث عن توجهاتها الإقليمية في سياستها الخارجية، وهذا عند تحليل الإطار النظري المتعلق بمقاربة الدور في تحليل السياسة الخارجية، ومن ثم إدراك التوجهات والتحديات الجديدة خاصة وأنها وجدت نفسها في معضلة التوفيق بين مبادئها ومقتضيات البيئة الجيوسياسية، أي بين المعيارية والعقلانية الجيوسياسية، وهو الأمر الذي يتجلى في طريقة تعاطي الجزائر مع هذه التحولات الجيومكانية والجيواقتصادية في جوارها الإقليمي من حيث مجالات تحركها الإقليمية في أبعادها الأمنية، الاقتصادية، التنموية، الدبلوماسية والقيمية... وهذا إدراكا منها لضرورة مواجهة التهديدات القائمة، حل النزاعات الخاملة، وحتى في لعب دورها كوسيط في عمليات بناء الثقة وتدعيم السلام في منطقة الساحل. كل هذا بهدف إعادة إحياء مكانة الدولة المحورية للجزائر في عمقها الاستراتيجي الساحلي.

الكلمات المفتاحية: الدور – السياسية الخارجية – مكانة الجزائر الإقليمية – الساحل الإفريقي.

¹ - المؤلف المراسل

Abstract:

Understanding the regional orientations and actions undertaken by Algeria in its foreign policy leads us to analyse its role and its regional place. Given that its foreign policy evolves under various constraints and requirements imposed by the global and regional context, due to the emergence of new challenges and threats that undermine the Sahel region. As a result, it's obliged to ensure stability, continuity and mutability in its foreign policy. All the more, to reconcile the principles which it conveys through its foreign policy with the requirements of the geopolitical environment prevailing in the Sahel region, in other words, to reconcile normativity and geopolitical rationality. What shows the importance of Algeria's role in countering existing threats and resolving regional conflicts, through its role as a mediator and stabilizer aimed at consolidating security and building strength institutions that will ensure conversion towards the States of law in the Sahel region.

Keywords: The role – foreign policy –regional place of Algeria – Sahel region.

مقدمة:

منذ أن نالت الجزائر استقلالها في ستينيات القرن الماضي وفي مسار تشييدها لدولة سيادية فإنها تبنت مجموعة من المبادئ التي لا تزال تحافظ عليها، لدرجة أنها توصف بالدولة الأكثر التزاما بمبادئها الراسخة وهذا في إطار العلاقات الدولية. فالإمتدادات الإستراتيجية للجزائر وتعدد أبعاد انتماءاتها ليس فقط الجغرافية، بل الحضارية التاريخية والدينية، إضافة إلى عدد المنظمات الإقليمية والدولية التي تمثل فيها في عديد المناسبات والمحافل. كلها تؤكد على جملة من التوجهات والإدراكات الراسخة والتي يكفلها الدستور والتي من بين الذكر لا الحصر: مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، حق الدول في تقرير مصيرها، وكذا إتباع المقاربات السلمية والسياسية لحل الأزمات والنزاعات سواء داخل القارة الإفريقية أو خارجها، وهو الأمر الذي سعت من أجله في عديد المناسبات. وعليه فقد ارتبطت السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه فضائها الإقليمي، بجملة من المبادئ والسمات، جعلت منها

تتفرد في تصوراتها ومقاربتها للظواهر الدولية بما يخدم المصلحة الوطنية التي عادة ما تتطابق وإدراكها الخاص بالوضع الإقليمي السائد، خاصة ما تعلق منها بالسيادة والأمن الإقليمي، ومن جهة أخرى العمل على احترام القواعد التي تحكم مسار العلاقات بين الفواعل الدولية.

من خلال ما سبق تقديمه، في ما يتمثل الدور أو الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجزائر في سياستها الخارجية، بما يمكنها من استعادة مكانتها المحورية في عمقها الاستراتيجي الساحلي؟

أولاً: مقارنة الدور في السياسة الخارجية

يعتبر النسق الدولي نسق علاقات اجتماعية في الأساس، ولربما هي الفكرة الأساسية التي تستند عليها سوسيولوجيا العلاقات الدولية، « la sociologie des relations internationales »، وما هذا إلا لتبيان أهمية ومكانة مقارنة الدور في تحليل وتفسير العلاقات الدولية من منطلق كون التطبيق الفعلي لمقاربة الدور جاء مع العلوم الاجتماعية. لهذا فإن المشهد الدولي يجب أن يكون كفضاء اجتماعي، يخضع لمجموعة من القواعد، المعايير والمؤسسات، التي تؤدي بداخله الجهات الفاعلة دوار أو مجموعة من الأدوار.

1- تطور نظرية الدور في العلوم الاجتماعية:

التأصيل لمفهوم الدور الذي نهتم بدراسته في حقل علم السياسة وفي تحليل السياسية الخارجية حالياً، يعود إلى الدراسات النفسية والاجتماعية على اعتبارها المجال الحيوي الأول للمفهوم.

فمصطلح الدور تم تطويره من طرف علماء الاجتماع، من خلال التعامل مع الفروض والقيم الخاصة بالأفراد، في تفاعلهم وتعاملهم مع الآخرين، بغض النظر عن هوية كل طرف، مع التسليم بإمكانية لعب كل طرف لدور أو عدة أدوار (Harnisch, 2011, p 01).

كذلك، يعبر الدور عن وضع اجتماعي يتشكل عن طريق الطموح إلى لعب دور يتجلى من خلال الخطاب والأطروحات التي يتبناها اللاعب في مجموعة منظمة (Harnisch, 2011, p-p 08-09). كما أنه، يعتبر مفهوم مستقل يربط

ويفعل تصورات الهوية مع السلوك الخارجي للدول (Lisbeth aggestam, 1999, p 02). الأمر الذي يدفعنا إلى النظر في العلاقة القائمة بين الدور والهوية، حيث أن الأنماط الإجتماعية وهوية الأدوار مرتبطة، وهذا باعتراف عديد المفكرين. لكن، عادة ما يتم توضيح هذا الارتباط والعلاقة التي تجمع بين الدور والهوية الوطنية. من هنا تم تحديد الدور كإدراك شخصي به، لكن برزت فيما بعد أهمية متغير آخر وهو المكانة الاجتماعية التي يتبوؤها الفاعل.

من خلال ما سبق، فإن الدور يمكن أن يحدث في حالتين: التكيف والتعلم: **التكيف**: يشير إلى إمكانية حدوث تغيير في اختيار الاستراتيجيات والوسائل، وهذا عند أداء الفاعل لدور محدد مع الافتراض أن الغرض من هذا الدور الأساسي يبقى ثابت. وغالبا ما يدرج مسار التكيف ضمن مفهوم العقلانية، خصوصا أنه لا يجب التسليم بأن الدور في المقام الأول هو تنظيم السلوك ولكن لا يجب إدراكها كتأثيرات جانبية على الفاعل أو نظام الاجتماع. يمكن إدراك مفهوم تكيف الدور وفق النقاط التالية:

- زيادة أو خفض استخدام بعض الوسائل.
- تغيير الطريقة استخدام بعض الأدوات من حيث الكيف، وفي أي نسق (التكتيك)
- تغيير كيفية تصور المشكلة (إستراتيجية).

التعلم: يشير إلى تغيير المعتقدات (أو درجة الثقة في معتقدات معينة)، أو تطوير معتقدات جديدة، مهارات، أو إجراءات كنتيجة للملاحظة وتفسير تجارب عديدة، أين يمكن التمييز بين:

- **تعلم التشخيص**: ينطوي على تعريف الوضع، التفضيلات، نوايا أو القدرات النسبية للآخرين.

- **التعلم المعقد**: يتكون من تغيير في الجهات الفاعلة، من حيث ترتيبهم للأولويات الخاصة، أو التغيير في إدراك طبيعة النظام السياسي الذي يشتغل في إطاره الفاعل. فالتعلم المعقد يركز على سلوك وخصائص فاعل (أي الهويات، المصالح والقدرات).

ربط الدور بالدولة بعد ما كان مرتبطاً بالفرد والمجتمع جاء مع دراسة K.H.Holsti ، في السبعينيات من حيث أنه يدعم هذا الطرح على اعتبار أن النظر إلى دور الدولة وسيلة أساسية (تقنية) للبحث في:

- تحليل السياسية الخارجية؛
- التطور الحاصل في العلاقات الدولية على اعتبار أنها نسق اجتماعي؛
- تطور مصطلح الدور كغيره من المصطلحات في العلاقات الدولية مثل القوة، الأمن، التي دوماً ما تكون خاضعة للتغير والتطور. (Harnisch, 2011, p 9)

2- مفهوم دور الدولة في تحليل السياسية الخارجية:

يعتبر مفهوم الدور من المفاهيم الحديثة المستعملة في تحليل السياسة الخارجية للدول، والتي توظف بهدف إدراك المسارات التي تتخذها وتتبنها الدول في إطار تفاعلها مع الفواعل والوحدات المشكلة للسياسة العالمية والدولية. حيث تستند هذه المقاربة على كون سلوكيات وأفعال غالبية الوحدات الدولية يمكن التعرف عليها، تصورها أو حتى توقعها. لأن كل فاعل يقوم بلعب دور أو مجموعة من الأدوار وهذا على اختلاف مستويات التحليل سواء ما تعلق منه بالمستوى الإقليمي أو العالمي.

يصف للمؤرخين، المنظرين ورجال السياسة في تحليلهم للعلاقات الدولية، ويعطون دلالات لتصرفات الدول، حسب خصائص تستنتج من سلوك الدول في سياساتها الخارجية، وفي الأعمال التي تقوم بها الحكومات.

يشير مصطلح دور الدولة ضمناً إلى وصف معظم الصفات الراهنة التي تطبع النسق الدولي. فنسق الحرب الباردة تميز بأدوار معينة للدول، يمكن تقسيمها إلى دول القيادة، الحلفاء، المحيط، وعدم الانحياز. لكن هذا التصنيف لأدوار الدول أهمل أدوار عديدة تقوم بها دول صغيرة في أنساق فرعية من النسق الدولي، وفي أقاليم عديدة في القارات الخمس. (Holsti, 1970, p 234).

كذلك، عرف: "قوي بوحنية" في دراسة له حملت عنوان: "الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والإنكفاء الأمني

الداخلي"، الصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات الدور بأنه: أحد مكونات السياسة الخارجية، وهو يتحدد في الوظائف الرئيسية التي تقوم بها الدولة في الخارج عبر فترة زمنية طويلة، وذلك في سعيها لتحقيق أهداف سياستها الخارجية، كما يعرف بأنه مفهوم صانعو السياسة الخارجية لماهية القرارات، الإلتزامات، القواعد والأفعال المناسبة لدولتهم، والوظائف التي يجب عليهم القيام بها في عدد من الأطر الجغرافية الموضوعية. (بوحنية قوي، 2014، ص03). ومن هذا المنطلق، لا ينشأ الدور الإقليمي إلا عندما تسعى الدولة إلى القيام به وصياغته صياغة واعية ومدروسة (Holsti, 1970, p 233).

مثال: إذا ما تحدثنا مثلا عن دول حركة عدم الانحياز فإن الدول المنضوية تحته عادة ما تكون مناوئة للاستعمار، تكافح من أجل أن تحقق الدول المضطهدة حريتها وما إلى ذلك من عدم اللجوء إلى استخدام القوة) (Holsti, 1970, p 233) □

الدور كمصطلح يخص العلاقات الدولية عامة والسياسة الخارجية يقوم بطرح التساؤلات التالية :

من هي الفواعل؟

ماذا يريدون أن يفعلوا، أي تحليل ما يدركه الآخرون؟

كيف يجب أن يتفاعلوا في العلاقات الدولية؟

البحث عن الآثار التنظيمية والبنائية للدور في المؤسسات الدولية؛

تحليل ميكانيزمات التغيير في الدور، وكيف يمكن بناء ادوار خاصة؟

(Harnisch, 2011, p 02)

أساس مقارنة الدور هو المساعدة في:

فهم السياسية الخارجية للدول؛

التحري في نمط تطور النظام الدولي.

يتباين الدور أو يختلف في مستويات التحليل إقليميا ودوليا. فدور الدولة لا بد أن يأخذ في اعتبار تصوره لأدوار الدول الأخرى وادوار جميع الوحدات التي تتفاعل معها، على اختلاف المستويات التي يحدث فيها هذا التفاعل: المستوى الإقليمي، ما دون الإقليمي أو الدولي...

من هنا، فإن الدور يربط بين التصور والممارسة، أي أن مجرد تقديم تصور له لا يعنى بالضرورة تحقيقه. فأداء أو تنفيذ الدور يرتبط بتخصيص الموارد المطلوبة لذلك، أين يمكن أن تجد الدولة الواحدة نفسها وهي تقوم بأداء ولعب أدوار متعددة وليس الإكتفاء بدور واحد.

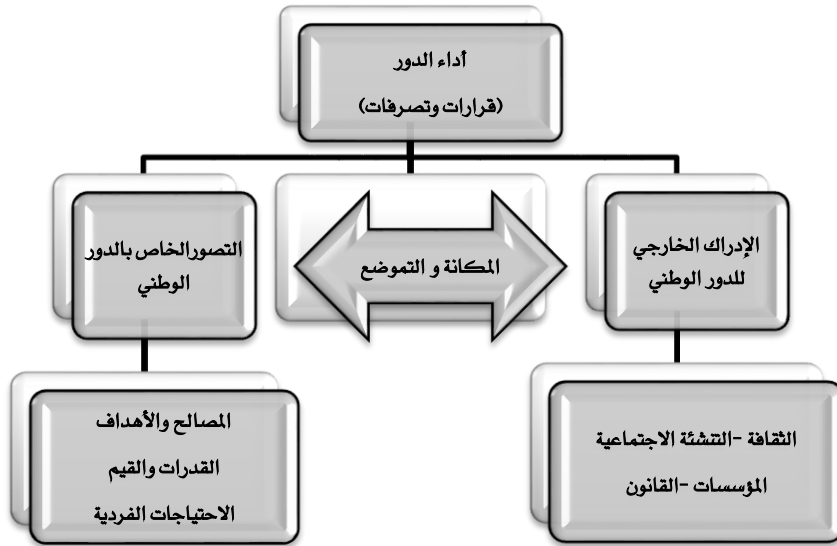
بروز مقارنة الدور في دراسة أو تحليل السياسية الخارجية يعود إلى ما قام به الدارسون عند تصنيفهم لسلوك الدول وتقسيمها بناء على الأدوار التي يقوم بها كل فاعل. يحدث هذا في فترة الحرب الباردة مثل حركة عدم الإنحياز، الحلفاء والتوابع، ثم توسع ليشمل ادوار عديدة للدول مثل الدولة القائد الدولة الوسيطة أو المبادرة، لكن في العقد الأخير ركز الدارسون حول: التحري في تغيير دور الدول الذي يخضع لتغيير طبيعة النسق الذي تتفاعل فيه؛

النظر في أدوار أكثر تعقيدا للدول، خاصة عند تسليط الضوء على القوى العظمى؛

إن استقرار هذه الأدوار يعني استقرار في توزيع القوة بين القوى. حاليا: نظرية الدور تتبع عادة طبيعة الدول التي تنظر إلى دورها.. (Harnisch, 2011, p 07)

وعلى هذا الأساس، فمن جملة الأدوار التي يمكن أن تلعبها الدول: الدور المحتمل بين فواعل متعاونة: غالبا ما يحدث سوء تفاهم أو خلاف داخل المؤسسات الدولية في طبيعة الأدوار التي يجب التقيد بها. الدور المدرك: يتبين من خلال إدراك الآخرين لدور ما تقوم به دولة معينة، وهو ما يمكن أن يدركه الآخرون من خلال الأعمال والأفعال والقرارات التي نتبناها، وهو ما يتمخض عنه ما يعرف: "بالهوية الوطنية للفاعل". لكن نظرية الدور في تحليل السياسية الخارجية، لم تحدد بعد عدد الأدوار ومسارات التعرف عليها. إلا أن ما هو متعارف عليه، أنه كلما ازداد عدد الأدوار التي يؤديها الفاعل، كلما اتضح وتحدد شكل الهوية الوطنية لنفس الفاعل.

من بين أهم المتغيرات الأساسية التي يجب الأخذ بها في عين الاعتبار عند تحليل السياسة الخارجية:
تحديدها الخاص لمفهوم الدور الوطني.
وصف الدور الخارجي الذي يخضع لعدد الظروف والمتغيرات الخارجية الأخرى.
أداء الدور يحتوي ويشمل القرارات المتخذة، والأفعال أو التصرفات التي تقوم بها الدولة.
التموضع أو المكانة التي تتواجد فيها الدولة، أو الدور الذي يتم وصفه وإقراره من طرف النظام. (Holsti, 1970, p 240)



شكل رقم 1: مفهوم الدور في العلاقات الدولية

Source: K. J. Holsti, National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, p 240.

يبين هذا الشكل الذي قدمه: " K. J. Holsti " كيف أن أداء الدور يحدد ويتحدد بالمكانة أو التوضع الذي تتواجد فيه الدولة التي ترتبط عادة بالتصور الخاص بالدور الوطني. الأمر الذي يشير إلى التركيز على الرؤى والمدرجات

التي يحملها صانعوا ومتخذوا القرار، والتي تكون مصدرا أساسيا لإعطاء تعبير صريح عن الدور الذي تتبناه الدول في توجهاتها والذي بدوره يوضح ويبرز خياراتها، تطلعاتها مصالحها وطموحها، وكذا إدراكها للعالم. ومن جهة أخرى نجد الإدراك الخارجي للدور الوطني الذي يشير إلى انعكاس اعتراف وإدراك الفواعل الدولية الأخرى بالدور أو الأدوار التي تقوم بها الدول. ومنه منحها مكانة في النسق الذي تتواجد فيه على اختلاف مستوياته.

3 - خصائص الدور في السياسة الخارجية:

يتقاطع مفهوم الدور مع مفهومين أساسيين هما :

المكانة statut: تشير إلى الإدراك الذي يحمله القادة لحالة ووضع دولتهم، ما يشير إلى كونها تقييم ذاتي أكثر منه تقييم واقعي وموضوعي لحالة القوة التي تحوز عليها الدولة في إطار نسق تفاعلي معين سواء كان إقليميا أو دوليا.

الهوية identité: تعبير عن الإدراكات التي تحملها الدول عن وضعها وعن ما تشكله من وزن في النسق للدولي.

وعليه، فإن المكانة هي عبارة عن متغير داخلي، بينما الهوية عبارة عن متغير خارجي. من هنا فإن الدول تعمل على تفعيل هذه المفاهيم الثلاثة الأساسية :

-الدور

-الهوية

-المكانة (8 – 4 p, 1997, le Prestre).

من جانب آخر، يمكن أن ينقسم مفهوم ومضمون الدور إلى مصدرين، أولهما داخلي: يستند إلى الإدراكات الشخصية لصناع القرار انطلاقا من تصرفاتهم وأفعالهم، أي أنه لا يشمل فقط تصور صانع السياسة الخارجية لدور دولته، ولكن أيضا تصوره للدور الذي تقوم به الفواعل الرئيسية في النسق الإقليمي أو الدولي. (الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008، ص 34).

والمصدر الثاني خارجي يشير إلى الإلتزامات التي تفرض من قبل لاعبين آخرين في إطار عملية التفاعل داخل النسق الدولي، وهذه المصادر تجمع بين مختلف التعاريف السوسولوجية المقدمة حول مفهوم الدور، على اعتبار أن

الدور من جهة هو مطلب يكون من مخرجات التأثير والتفاعل بين المتغيرات الداخلية ومن جهة أخرى ينتج من جملة التفاعلات الخارجية التي تميز حالة ووضع النسق الدولي. (Holsti, 1970, p.p 245 – 246)

يمكننا مفهوم الدور الوطني من تحليل سلوك الدول، وذلك عن طريق عبر الهوية التي يمنحها الفاعلون لأنفسهم، بما يمكن من التعرف على قرارات صناع القرار، والوظائف التي يجب أن تضمنها دولتهم على الساحة الدولية، وكل الإدراكات المتصلة بهذه المهام والوظائف.

فالدور يتولد من خلال التفاعلات بين مختلف الوحدات والفاعلات من جهة، وبين هذه الوحدات والمحيط الذي تتواجد فيه من جهة أخرى الأمر الذي يترتب عنها بناء وتشكل كل من الهوية والمصلحة. (Mélanie, 2008, p 29)

4 - الدور كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية:

يشير مفهوم الدور إلى تضافر كل من الموارد والإمكانات التي تحوز عليها الدولة وضرورة توظيفها وفق ما يقتضيه الدور الذي تعمل الدولة أو ترغب في لعبه من جهة، ومن جهة أخرى وفق ما يتناسب ومعطيات البيئة الإستراتيجية والأمنية التي تطبع سواء النسق الدولي أو الإقليمي الذي تتفاعل فيه الدولة مع عديد الفواعل والوحدات.

من هنا فإن الإمكانيات والقدرات التي تحوز عليها الدولة تمكّنها من تبوء مكانة تسمح لها بلعب دور يكون متوافقا مع ما تحوز عليه الدولة من قوة. التعبير الذي أشار إليه: "قوي بوحنية" أنه: ينبغي الإشارة إلى أن إدراك "الدور" كمعطى استراتيجي في العلاقات الدولية يتحدد بعناصر الصراع والاستقرار التي تمثل عنصر القوة والتأثير في العمق الإستراتيجي وهو معطى مهم في علم الجغرافيا السياسية. (بوحنية، 2014، ص 03).

من خلال ما سبق تقديمه، سنحاول توظيف وإسقاط كل هذه المتغيرات التي يشتمل عليها مفهوم الدور في العلاقات الدولية عامة وفي تحليل السياسية الخارجية، على دور الجزائر الإقليمي في مواجهتها للتهديدات الأمنية المنتشرة على طول ما يعرف بساحل الأزمات الذي تشير إليه في إدراكها وتصوراتها على اعتبارها عمق استراتيجي للجزائر.

ثانيا: محددات ومرتكزات السياسة الخارجية للجزائر:

1- مبادئ الجزائر في سياستها الخارجية :

تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على مجموعة من المبادئ التي تضمنتها معظم المواثيق الدولية، حيث تنص المادة 86 من الدستور الجزائري لسنة 1976 في فصله السابع المتعلق بالسياسة الخارجية ما يلي: "تتبنى الجمهورية الجزائرية المبادئ والأهداف التي تتضمنها مواثيق الأمم المتحدة والإتحاد الإفريقي والجامعة العربية." (دستور 1976، مادة 86)

أ - مبدأ حسن الجوار الايجابي: تم الإعلان عنه من طرف الرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه للأمم يوم 20 ديسمبر 1980، والذي يعلن مجملا وفي آن واحد إنهاء النزاعات الإقليمية وإقامة تعاون جهوي عبر الحدود. فالتصور الجزائري لا يهدف فقط إلى تطبيق مبادئ حسن الجوار الايجابي والاكتفاء بالتقيد بمبادئ الحفاظ على السلم بين الدول المجاورة، بل يعمل على تنمية السلم بين الدول المجاورة والتخلص من كل عوامل سوء التفاهم عن طريق فتح قنوات الحوار والتشاور من أجل حل كل الخلافات التي يمكن أن تنشأ، فضلا عن استغلال كل الإمكانيات لتنمية علاقات التعاون والتضامن وتحرير المبادلات بين الدول.

ب - مبدأ التعاون: له أهمية في تفعيل مبدأ حسن الجوار عبر بحث تعاون ثنائي أو جهوي لصالح الدول المنضوية فيه. يتم التأسيس له عن طريق التشاور تتوج بإبرام معاهدات واتفاقيات قصد تدعيم وتنمية علاقات الجوار. لهذا الغرض وقعت الجزائر اتفاقيات إخاء، تعاون وحسن الجوار مع أغلب الدول المجاورة، وما هذا إلا تعبير صريح عن النوايا السلمية التي تحملها الجزائر وتوسعي إلى زرعها في جوارها الإقليمي ما يسمح بخلق فضاء تعاوني أكثر منه تنافسي وصراعي.

ج - تسوية النزاعات بالطرق السلمية: تنص المادة 89 من الدستور الجزائري لسنة 1976 على ما يلي: "تمتتع الجمهورية الجزائرية، طبقا لمواثيق الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الإفريقية والجامعة العربية، عن الالتجاء إلى

الحرب قصد المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحريتها". (دستور 1976، مادة 89).

يعد هذا المبدأ شرطا جوهريا في سلوك الجزائر الخارجي اتجاه فضاءها الإقليمي والدولي، نظرا لارتباطه مع المبدأ الأول من ميثاق الأمم المتحدة الداعي لضرورة امتناع الدول عن استعمال القوة أو التهديد بها، وكذا المبدأ الثاني الرامي إلى فض النزاعات الدولية بالوسائل السلمية كالمفاوضات، التحقيق الوساطة، التحكيم، التوفيق والتسوية القانونية من أجل الحفاظ على الأمن والسلم. حيث عملت الجزائر على نبذ استعمال القوة واللجوء إليها، ودعت إلى التعاون وحل النزاعات بالطرق السلمية سواء في إطار التفاوض المباشر أو عند الاقتضاء اللجوء إلى القضاء أو التحكيم، وهذا بهدف الحفاظ على علاقات متماسكة في إطار التعاون الإقليمي. (لحلوح، 2004، ص.ص 55-56).

هذا المبدأ يحدد أكثر طبيعة الموقف الجزائري الرفض لأي تدخل أجنبي في المنطقة (ليبيا، مالي) كموقف مبدئي في السياسة الخارجية الجزائرية، وتغليب الحل السياسي لحل الأزمة وكذا ابقائها في إطارها الإفريقي، منعا لأي تدخل أجنبي قد يؤدي إلى استعمال القوة، التي عادة ما تكون مخرجاته اللاإستقرار وغياب للأمن. (زبير، 2012، ص.04).

د - عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول: تشير المادتين 90، 93 من دستور 1976 إلى: "وفاء لمبادئ عدم الانحياز وأهدافه، تناضل الجزائر من أجل السلم، والتعايش السلمي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يشكل دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الدولية مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية" (دستور 1976، مادة 90 و93).

إلتزمت الجزائر بهذا المبدأ وطبقته في سلوكها الخارجي على مستوى العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف، وحتى في ظل المنظمات الدولية (الأمم المتحدة)، والإقليمية. فالتقيد بهذا المبدأ يفرض الإحترام المتبادل للأنظمة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم المتجاورة وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. حفاظا على مبدأ مقدس هو السيادة الوطنية (قجالي،

1990، ص، 302)، مما يؤسس لعلاقات حسن الجوار بدل معضلات التدخل في الشؤون الداخلية وحق الدفاع عن النفس. وهو ما إلتزمت به الجزائر اتجاه الحراك العربي وأزمة مالي 2012.

ه - مبدأ احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار: تنص المادة 91 من الدستور نفسه على ما يلي: "لا يجوز البتة، التنازل عن أي جزء من التراب الوطني". (دستور 1976، مادة 91).

فطبيعة حركية العلاقات الدولية دفعت بالجزائر إلى الدفاع عن وحدتها الترابية من خلال هذا المبدأ، نظرا لما يمثله من استمرار لمبادئ ثورتها، ودعامة أساسية لمبدأ حسن الجوار، وكذا ضمان للأمن الإقليمي. وعليه سعت إلى ترسيم وضبط حدودها مع الدول المجاورة منذ حدوث أول مشكل حدودي بينها وبين المغرب بعد نيل الاستقلال، وهذا بإمضائها العديد من الاتفاقيات منها: "اتفاقية تلمسان" يوم 27 ماي 1970، تلتها "معاهدة الرباط" يوم 15 جوان 1972: بهذه الاتفاقية التي عالجت مشكل الحدود بين الجزائر والمغرب. ثم التفتت الجزائر إلى كل جيرانها من أجل ترسيم حدودها معهم، أين تم التوقيع على اتفاقية مع "تونس" يوم 6 جانفي 1970 واتفاقية أخرى يوم 19 ماي 1983 كما تم التوقيع مع "موريتانيا" يوم 13 ديسمبر 1983 ومع "مالي" يوم 8 ماي 1983، "النيجر" في 05 جانفي 1983، وتم التوقيع مع "ليبيا" معاهدة حسن الجوار والأخوة والتعاون في 01 فيفري 1984... (قجالي، 1990، ص 302).

و - دعم حق الشعوب في تقرير مصيرها: تنص المادة 92 من الدستور على ما يلي "يشكل الكفاح ضد الاستعمار والامبريالية والتمييز العنصري محورا أساسيا للثورة، ويشكل تضامن الجزائر مع كل الشعوب في إفريقيا وأسيا وأمريكا اللاتينية في كفاحها من أجل تحريرها السياسي والاقتصادي ومن أجل حقها في تقرير المصير والاستقلال بعدا أساسيا للسياسة الوطنية".

يعتبر الوقوف إلى جانب حركات التحرر قصد تحقيق تقرير المصير لشعوبها عنصرا إضافيا وفق التصور الجزائري لعلاقات حسن الجوار، لأنه لا يوجد هذا العنصر في مبادئ علاقة حسن الجوار التي تتضمنها مواثيق المنظمات الدولية والإقتصادية. استمدت الجزائر هذا المبدأ من نضالها الطويل ضد الإستعمار في

سبيل الحصول على حق تقرير مصيرها قبل وأثناء الثورة التحريرية. وترسخ هذا المبدأ بعد نيل الاستقلال، ليتحول حق الشعوب في تقرير مصيرها إلى مبدأ أساسي لا يجب التفريط فيه. (قجالي، 1990، ص 304).

2- ثوابت الجزائر في سياستها الخارجية :

من ابرز الثوابت الوطنية التي تحكم مسار السياسة الخارجية إقليمي نذكر:

يحمل بيان أول نوفمبر 1954 في طياته أهم القيم الثابتة التي تبنتها الجزائر في سياستها الخارجية، والتي يمكن تقسيمها إلى:

- **ثوابت وطنية:** تتمثل في نصرته القضية التحررية الوطنية، واستعادة مشتملات الهوية الوطنية والوحدة الترابية والسيادة الكاملة.

- **ثوابت قومية:** يتمثل في الإنتماء والبعث المغاربي والعربي الإسلامي والإفريقي، كدلالة على أن الحركة الوطنية التحررية لها أبعاد تضطلع بها وهو ما جاء في البيان. (فرجاني، 2009، ص 17).

- **ثوابت إنسانية:** تتمثل في مبادئ العدالة والشرعية الدولية والقيم الإنسانية من احترام مجمل الحريات الإنسانية دون تمييز عرقي أو ديني، والتأكيد على التعاطف والتضامن الفعال، ومساعدة الحلفاء، والدفاع عن المصالح الإفريقية ككل، والتصدي للإستعمار الجديد.

- **ثوابت براغماتية:** ارتكز هذا المفهوم أثناء الثورة على أن هدف السياسة الخارجية لجبهة التحرير الوطني يتمثل في تحقيق الحد الأدنى من التأييد الخارجي، وعزل السلطة الإستعمارية على المسرح الدولي وتأكيد وجودها كدولة مستقلة. أما بعد الاستقلال فقد ارتبطت بتحقيق المصلحة وفق المساواة والمعاملة بالمثل.

3- خصائص السياسة الخارجية للجزائر :

تماشياً مع مبادئ وثوابت السياسة الخارجية الجزائرية، فإننا نلاحظ أنها عملت على تكييف سياستها الخارجية بما يتوافق مع مرجعياتها التاريخية والدستورية، قيمها، معتقداته ومصالحها، وعليه اصطبغت السياسة الخارجية بخصائص منها:

- الحضور، العقلانية، الثبات، الإستمرارية، الإستقلالية والمرونة؛
- السياسة الخارجية انعكاس للسياسة الداخلية؛ (سعادة، 2008، ص10).
- احترام المبادئ والمواثيق الدولية وكذا الحضور الدائم في المحافل الدولية؛
- التركيز على العلاقات الاقتصادية؛
- الواقعية، الفعالية، الديناميكية والعقلانية؛
- الإيمان بالسلام العالمي القائم على العدل والإنصاف، ورفض مبدأ القوة كأداة من أدوات تنفيذ السياسة؛
- الالتزام بمبدأ الشرعية الدولية؛
- الاعتماد على أسلوب الحوار والمفاوضات لتحقيق الأهداف المرجوة. (فرجاني، 1990، ص.ص 14 -17).

هذه الخصائص التي ميزت السياسة الخارجية الجزائرية، هي انعكاس للقيم المحورية في المرجعية التاريخية للسياسة الخارجية الجزائرية.

4- السمات الرئيسية المميزة للسياسة الخارجية الجزائرية :

تسعى هذه السمات إلى تحديد معالم السياسة الخارجية الجزائرية في مسيرتها لديناميكية العلاقات الدولية وموقع الجزائر كفاعل دولي ومنها نذكر:

أ - سيطرة العوامل الشخصية - الرئيس - في السياسة الخارجية: فالملحوظ بعد الاستقلال هو سيطرة مؤسسة الرئاسة، على التخطيط، صنع وكذا تنفيذ السياسة الخارجية، على اعتبار أن كل الدساتير (دستور 1963 المادة (58)، دستور 1976، دستور 1989 المادة 74، دستور 1996 المادة 77) أعطت صلاحيات واسعة للرئيس في تحديد وتوجيه السياسة الداخلية والخارجية للدولة.

ب - الطابع الأزموي في السياسة الخارجية: إن المتتبع لمسار السياسة الخارجية الجزائرية يجدها تتسم بالنشاط والحركية في ظل الأزمات، بينما يغلب عليها طابع الركود في فترات الاستقرار.

ج - طابع الحياد في المواقف الجزائرية تجاه النزاعات منذ الثورة، مما أكسبها هيبة لدى المجتمع الدولي وجعل وساطتها مقبولة بين الأطراف المتصارعة مثل: مالي، النيجر، أثيوبيا واريتريا، إيران والعراق...

ثالثا: التحديات والتوجهات الجديدة للجزائر في سياستها الخارجية:

تواجه الجزائر في إطار سلوكها الخارجي العديد من التحديات المرتبطة بتشابك التفاعلات الإقليمية وحجم الارتدادات والارتباطات الدولية. ما يفرض على الجزائر أن تتأقلم مع معطيات النسق الإقليمي والدولي، بما يخدم أهدافها ومصالحها مع مراعاة مبادئها وثوابتها، وهذا عبر:

1 - تطوير البعد الهديفي في السياسة الخارجية:

تتضمن السياسة الخارجية اختيار مجموعة من الأهداف وتعبئة الموارد المتاحة لتحقيق تلك الأهداف. فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل على الديناميكية والتغيرات التي تشهدها البيئة الخارجية، ولكنها بالأساس عملية واعية تسعى بدورها إلى التأثير على البيئة الخارجية والإقليمية المحيطة، وليس العكس، أي الإنسياق وراء هذه البيئة ثم الإعتماد على مقاربة تؤسس على در الفعل. (الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008، ص 34).

يرتكز موضوع أهداف السياسة الخارجية على مجموع الظواهر والعلاقات التي ترغب الوحدة الدولية التأثير في أوضاعها المستقبلية، وهي:

■ **الإقليم:** الهدف يتعلق بحماية الوحدة الإقليمية للدولة أو استعادة أراضي محتلة أو احتلال أرض جديدة، وهذا ما يتوافق مع الطروحات الجيوبوليتيكية التقليدية القائمة على التوسع وفكرة المجال الحيوي.

■ **المكانة الدولية:** تتمثل في الأهداف المتعلقة بمركز الوحدة الدولية في النسق الدولي وعلاقتها بالوحدات الأخرى، وأوضاع النسق الدولي بصفة عامة. (الأكاديمية العربية المفتوحة، 2008، ص 53).

وعليه، يتمحور مضمون أهداف السياسة الخارجية أساسا حول:

حماية الذات: صيانة استقلال الوحدة الوطنية وسلطتها في اتخاذ القرار ومشروعيتها الدولية.

الأمن: العمل على خلق إطار إقليمي وعالمي يتميز بأقل قدر من التهديد ، لأن الأمن ظاهرة نسبية ، لا يمكن لأي دولة مهما اكتسبت من قوة أن تحقق ما قد يصطلح تسميته بالأمن الشامل. (الأكاديمية العربية المفتوحة ، 2008 ، ص 55). وهذا تماشياً مع التعريف الذي قدمه "والفرز" للأمن الوطني.

الرفاهية الاقتصادية: أي العمل على خلق تبادل تجاري ناجح وتنمية مستدامة.

الهيبة الدولية: عبر السعي إلى تحقيق وضع دولي يتسم بالهيبة والاحترام إلى جانب الفواعل الأخرى.

2 - الجزائر والدور في تحليل السياسة الخارجية:

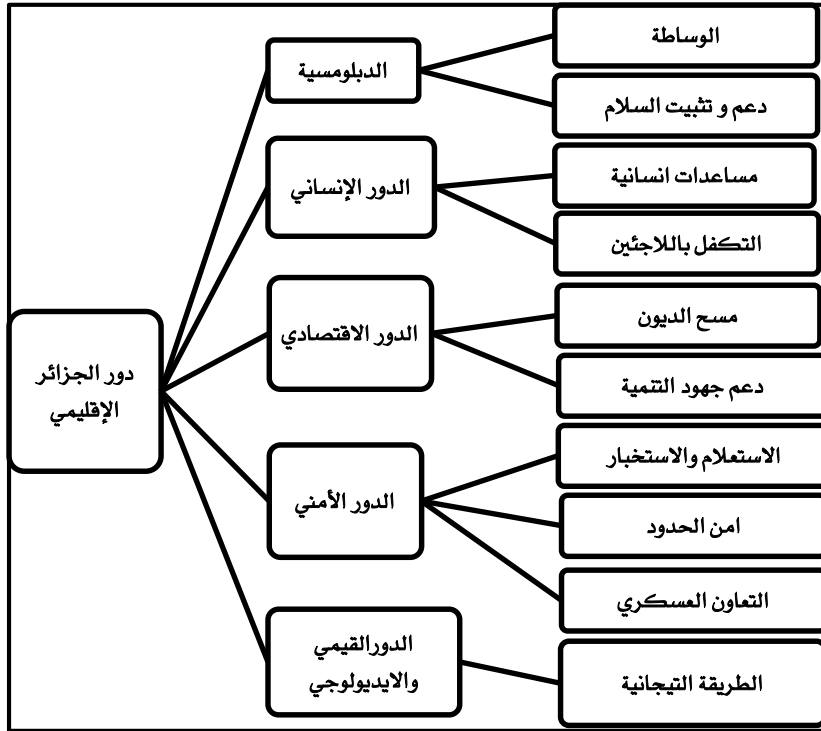
يتطلب تعامل الدولة مع الوحدات الأخرى المشكلة للنسق الدولي ووحداته المختلفة ، أن تحدد لذاتها وللآخرين طبيعة موقعها في هذا النسق ، وكذا الوظيفة أو الوظائف الأساسية التي تؤديها في إطاره بشكل مستمر ، وماهية العلاقات الدولية الرئيسية للدولة ، وهو ما يعبر عنه بالدور الذي تؤديه الدولة في النسق الدولي.

وعلى هذا الأساس فقد أشار: « Nicole Grimaud » ، في كتابه حول السياسة الخارجية الجزائرية ، على أنه من الصعب التعرف على سمات ومعالم السياسة الخارجية للجزائر ، من دون وجود فاعلين (نخب) ، يقومون بتجسيد جملة من التصورات والإدراكات التي يحملونها في معتقداتهم والتي تتعلق بالهوية الوطنية. (Grimaud, 1994, p 06)

3- الأبعاد الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية :

درجة التعقيد التي تميز الساحل تدفع بالجزائر إلى إدراج أبعاد جديدة في سياستها الخارجية ، وتعاملها مع الفواعل والوحدات الأخرى ، فإذا كانت الدبلوماسية تقوم على تمثيل الدولة والعمل على صيانة مصالحها خارج حدودها أي في إطار العلاقات الدولية ، فإن الأبعاد الجديدة للدبلوماسية الجزائرية تفرض عليها التجديد ومواكبة الديناميكية التي تطبيع النسق الدولي والإقليمي الذي تتواجد فيه.

ففي العشرين سنة الماضية أصبح البعد الأمني بعدا محوريا، فالإرهاب مثلا أصبح يهدد الدول، ويعرضها للهشاشة والضعف واللااستقرار. ما يوحي بمركزية البعد الأمني الذي يستلزم أن نضعه ضمن اهتمامات الدبلوماسية والعلاقات الدولية عموما، إضافة إلى ضرورة التركيز على أبعاد جديدة لا يجب إغفالها وهي: البعد الاقتصادي، أي الدبلوماسية التجارية الاقتصادية، الأمر الذي يفرض العقلنة المستمرة لينتقل الحديث على دبلوماسية المستقبل، الأمر الذي يوحي بضرورة تبني نهج الاستشراف والتحليل الإستراتيجي مع إشراك الدبلوماسية في تطوير منظور كلاني وطني تراعى فيه متطلبات التنمية.



المصدر: من تصميم الباحث.

- يلخص المخطط أعلاه، مجمل الأدوار التي يمكن للجزائر أن تلعبها في محيطها الإقليمي الساحلي، بما يمكنها من إعادة إحياء مكانتها الريادية والمحورية. وهذا لا لسبب إلا لاعتبار الدور الإقليمي للجزائر شامل وكلاني، ينبع من طبيعة إدراك طبيعة القضايا المميزة للفضاء الساحلي من تعدد

التحديات الأمنية، وكذا من تعقد البيئة الجيوأمنية المميزة لهذه المنطقة. بالإضافة إلى استناده على معطيات واقعية وتحليل موضوعي وبرagamati، هدفه تحقيق الغاية الأسمى ألا وهي الحفاظ على البقاء، وهذا عبر تحقيق الأمن الإقليمي للجزائر، وتفادي انكشاف استراتيجي للتهديدات من جهة، ومن جهة أخرى تضاوي التدخلات والإدارات الأجنبية للقضايا الأمنية التي تطبع هذه المنطقة.

فالتحرك الجزائري إقليميا لمواجهة التحديات والأزمات التي تطبع منطقة الساحل الإفريقي، تحكمها مجموعة من المبادئ والثوابت الراسخة في سياستها الخارجية، بمعنى أن أي إستراتيجية أو مقارنة تتبناها الجزائر إلا وتكون وليدة مجموعة من القيم المعيارية الراسخة في عقيدتها الأمنية. هذا لا يعنى أن تعقيد الوضع الجيوأمني والجيوسياسي في منقطة الساحل الإفريقي لا تحتم على الجزائر ابتكار آليات وميكانيزمات جديدة تجعلها تتكيف مع الأوضاع الراهنة، بما يؤشر على فعالية الأداء في سياستها الخارجية لكن دونما المساس بثوابها ومبادئها.

استنتاجات لمجمل الأدوار التي يمكن أن تلعبها الجزائر:

يمكن للجزائر من خلال تفعيل مقارنة الدور أن تلعب جملة من الأدوار النابعة عن متغيرات داخلية مستمدة من جملة الثوابت والمبادئ التي تتبناها الجزائر وتسعى إلى الإشهار بها، على أساس أنها قيم مقدسة لا يمكن المساس بها، تسعى من خلالها إلى تحقيق أهدافها ومصالحها، خاصة وأنها تملك مكانة معترف بها في منطقة الساحل. المكانة المقترنة بالقوة والقدرة على التأثير في مجريات التفاعلات الإقليمية وحتى في حل تعقيدات البيئة الجيوأمنية والجيوسياسية التي تطبع المنطقة. ما يشير إلى أن الجزائر تملك وسائل سياستها. فالتفكير الإستراتيجي، يستند إلى ضرورة التوفيق بين حجم الإمكانيات والقدرات التي تحوز عليها الدولة مع جملة الأهداف والمصالح التي تسعى إلى تحقيقها، ومن بين هذه الأدوار نذكر:

دور الدولة المصدرة للإستقرار: "Etat stabilisateur"

انهيار الدولة في ليبيا أفضى إلى مالي أين شهدت انتشار كبير للسلاح في المنطقة المغاربية وكذا منطقة الساحل الإفريقي التي تعرف على أساس أنها منطقة رمادية تنتشر فيها العديد من التهديدات الأمنية اللاتمائية من إرهاب، جريمة منظمة، الاتجار بالسلاح، يضاف إليها العديد من الأزمات المرتبطة بالأمن الإنساني والبيئي في دول عاجزة أو فاشلة، خاصة ما تعلق بدولة مالي والنيجر. الوضع الذي ساهم في انتشار الجماعات المسلحة وحتى الإجرام المنظم الذي شكل تحالف مع الإرهابيين، ومنه تشكيل تهديد واقعي وليس مجرد هاجس أمني لدول المنطقة بأكملها، خصوصا الجزائر التي وجدت نفسها مطوقة بمجموعة من الدول الفاشلة التي تنتشر فيها التهديدات والتحديات الأمنية.

وعليه، وأمام هذا الوضع الجيوامني المميز لمنطقة شمال إفريقيا والساحل الإفريقي، تجد الجزائر نفسها مجبرة على بلعب دور الدولة المصدرة للإستقرار، عكس المفعول الذي تولد عن الدول التي شهدت فشل وعجز، أين أصبحت مصدرة للأزمات والتهديدات.

الدولة المبادرة: "Etat initiateur":

نستقره هذا الدور من خلال المبادرات العديدة التي أقرتها الجزائر أو كانت طرف رئيسي فيها، ومنها نذكر الأمثلة التالية: في المجالات الاقتصادية مثل مبادرة النيباد، ومن الناحية الأمنية نلحظ مبادرة إنشاء لجنة قيادة الأركان العملياتية المشتركة، وحتى المبادرة في تقديم حلول لمختلف الأزمات والمشاكل التي تعاني منها دول المنطقة خاصة في الظرف الحالي.

دور القائد الإقليمي: " leader régional "

تتمثل في حجم الإمكانيات والقدرات التي تحوزها الجزائر والتي تمكنها من التأثير على مخرجات البيئة الجيوامنية الإقليمية، ومنه بسط النفوذ على مسارات إعادة بناء الدول، كسب الولاء، تحقيق الأمن، الاستقرار والتنمية، وهذا وفق مقارنة شاملة بطبيعة الحال تكون وليدة إدراك داخلي نابغ من تصور النخب، الإيديولوجية والعقيدة التي تحدد هوية الدولة، لتقوم في مرحلة ثانية

بدفع القوى الأخرى الإقليمية منها والدولية إلى ضرورة تبني هذا التصور لتحقيق الأمن والاستقرار ومنه بلوغ المصلحة الوطنية.

الدولة الوسيطة: 'Etat médiateur'

يمكن التعرف على هذا الدور من خلال سعي الجزائر الدائم إلى حل الأزمات التي تشهدها المنطقة ولعل أفضل مثال هو: الأزمة المالية والوساطات المتعددة للجزائر على اختلاف مراحل بناء الدولة المالية التي مرت من مشكل بناء الدولة إلى مشكل فشل الدولة. وحاليا يبرز هذا الدور في الوساطة الجزائرية في سعيها لإعادة بناء مؤسسات الدولة المالية، وتحقيق السلم والاستقرار في كل المنطقة، وهو ما تم التوصل إليه في اتفاق الجزائر في 01 مارس 2015 من جهة، ومن جهة أخرى الوساطة الجزائرية لإعادة بناء مؤسسات ليبيا وتفادي الانزلاق في أزمة هيكلية داخلية، تكون مخرجاتها الللاستقرار في كل المنطقة.

دور الدولة محورية: Etat pivot

الاعتراف الدولي بالمكانة المحورية للجزائر في منطقة شمال إفريقيا والساحل الصحراوي يمنحها إمكانية فرض إدارتها، إدراكها وتصورها للأوضاع الأمنية والجيوسياسية التي تسود هذا الفضاء، لأنها الوحيدة التي تملك مفاتيح حل الأزمات الراهنة التي تهدد استقرار المنطقة، وأمن الجزائر على وجه الخصوص. الخاصية التي يفتقد إليها المغرب مثلا، وهذا المعطى الذي أدركته القوى الغربية الأخرى على غرار الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا التي منحت للجزائر هذه المكانة وهذا الدور.

خاتمة:

من خلال ما سبق التطرق إليه، فإن مفهوم الدور الإقليمي للجزائر يتجسد في سياستها الخارجية من خلال العديد الأبعاد: الدبلوماسية، الإيديولوجية، الأمنية والاقتصادية. الأمر الذي يفرض على الجزائر توظيف دور محدد يتوافق وطبيعة التهديد، المصلحة أو الهدف الذي تتبناه وتدركه. ولعل تعقيد البيئة الأمنية الساحلية تستلزم تعدد الأدوار الواجب لعبها. بما يحقق الاستقرار، الأمن والتنمية في المنطقة. وبالتالي احتواء التهديدات والشروع في بناء دول ذات

مؤسسات مستقلة، مستديمة وشرعية، بما يمكنها من تجاوز الأزمات الهيكلية التي تعرفها. وكل هذا في ظل أدوار مستمدة من صلب المبادئ والثوابت التي تؤمن بها الجزائر وتسعى إلى تجسيدها في سياستها الخارجية.

قائمة المراجع:

- إبراهيم سعادة، (2008). الجزائر والأمن الإقليمي، الجزائر: رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر.
- بوحنية قوي، (2014). الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، أمر رقم 97 - 76 مؤرخ في 22 نوفمبر 1976، الفصل السابع: مبادئ السياسة الخارجية، المادة 86.
- زبير يحي، (2012). الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الإرهاب، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.
- قجالي محمد، (1990). ضبط الحدود الإقليمية للدول ومبدأ حسن الجوار الحالة الجزائرية - التونسية، الجزائر: رسالة ماجستير، جامعة الجزائر.
- لحلو بلقاسم، (2004). دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة، الجزائر: رسالة ماجستير في القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة.
- هشام فرجاني، (2009) البعد الإفريقي في السياسة الخارجية الجزائرية 1999 - 2009، الجزائر: رسالة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر3.
- ب.ل.ب.إ. (2008). السياسة الخارجية. الدانمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة.

Aggestam Lisbeth, (1999). role conceptions and the politics of identity in foreign policy, ARENA working papers WP 99/8.

G. Le Prestre Philippe,(1997). **Role Quests in the post-Cold War Area**, Foreign Policies in Transition, Montréal: McGill-Queen's University Press.

Grimaud Nicole, **la politique extérieure de l'Algérie**, (2ed), 1994, Algérie: RAHMA,.

HARNISCH Sebastian, (2011). **ROLE THEORY: OPERATIONALIZATION OF KEY CONCEPTS**, In: Role theory in international relations, New York: routledge.

HOLSTI K. J,(1970) National Role Conceptions in the Study of Foreign Policy, **International Studies Quarterly**, Vol. 14, No. 3.

Mélanie Catherin, **le rôle international d'un Etat: construction, institutionnalisation et changement**, 2008, thèse de Doctorat en Science Politique, Université Montesquieu – Bordeaux iv,.